«حرب» دبلوماسية في مجلس الأمن بشأن سورية

الوطن – وكالات

توقع مراقبون أن يشهد مجلس الأمن الدولي معركة دبلوماسية حامية منتصف ليل السبت، بين روسيا من جهة وكل من الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا من جهة أخرى بشأن مشروعي قرارين حول سورية تقدمت بهما كل من فرنسا وروسيا.

ومن المفترض أن يصوّت مجلس الأمن الدولي في ساعة متأخرة من ليل السبت على مشروع قرار روسي يدعو إلى وقف لإطلاق النار في حلب، من دون الإشارة إلى وقف الطلعات الجوية.

وسيأتي التصويت على مشروع القرار الروسي بعد التصويت على مشروع قرار فرنسي نص على وقف إطلاق النار مع وقف القصف الجوي على حلب.

ويدعو مشروع القرار الروسي إلى الاسترشاد بالاتفاق الأميركي الروسي لإيصال المساعدات إلى المناطق المحاصرة، ويحث الأطراف على وقف الأعمال العدائية فورا، والتأكيد على التحقق من فصل قوات «المعارضة المعتدلة» عن «جبهة فتح الشام» (النصرة سابقاً المدرجة على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية) كأولوية رئيسية.

ويرحب مشروع القرار بمبادرة المبعوث الأممي إلى سورية ستيفان دي ميستورا الأخيرة، التي دعا فيها مسلحي «النصرة» إلى الخروج من الأحياء الشرقية لحلب، ويطلب من الأمم المتحدة وضع خطة تفصيلية لتنفيذ المبادرة.

وسيتم التصويت على مشروع القرار الروسي بعد التصويت على مشروع القرار الفرنسي الذي يتضمن دعوة إلى وقف إطلاق النار في حلب وفرض حظر للطيران في المدينة، وإيصال المساعدة الإنسانية إلى السكان المحاصرين في الأحياء التي تسيطر عليها المعارضة في حلب.

ويهدد مشروع القرار باتخاذ «مبادرات أخرى» إذا لم يُحترم، لكنه لا يتحدث عن الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي يجيز استخدام القوة وفرض عقوبات.

اجتماع طارئ لمجلس الأمن حول سورية (رويترز)

ويماثل مشروع القرار الروسي بشكل فعلي الفرنسي، مع تعديلات روسية تعيد التركيز مرة أخرى على اتفاق الهدنة الذي توصلت له روسيا مع الولايات المتحدة في التاسع من أيلول الماضي.

وتعليقاً على مبادرة باريس، قال مندوب روسيا الدائم في الأمم المتحدة فيتالي تشوركين: إن روسيا، التي تترأس خلال الشهر الجاري مجلس الأمن، تعتقد أن إجراء تصويت على مشروع القرار الفرنسي هو «خطوة استفزازية للفيتو الروسي»، مشدداً على أنه لا يرى إمكانية لتبني مجلس الأمن الدولي المشروع الفرنسي، وفق الموقع الالكتروني لقناة «روسيا اليوم».

وأكد تشوركين أن مبادرة دي ميستورا هي النقطة التي يجب على أعضاء مجلس الأمن الدولي أن يتوحدوا حولها، وليس مشروع القرار الفرنسي بشأن وقف إطلاق النار في حلب.

من جهته، قال سفير بريطانيا في الأمم المتحدة ماثيو ريكروفت عن مشروع القرار الروسي إن «هذه محاولة ساخرة لتشتيت الانتباه عن قصف حلب».

ويحتاج أي مشروع قرار لتأييد تسعة أعضاء دون لجوء أي من الأعضاء الخمسة الدائمين للفيتو. والدول الخمسة الدائمة التي لها حق الفيتو في مجلس الأمن الدولي هي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وروسيا والصين.

وبحسب مراقبين تحدثوا لـ«الوطن» فإنه من المتوقع أن تستخدم روسيا حق النقض (الفيتو) ضد مشروع القرار الفرنسي، وأن تبادر كل من الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا إلى ذات الأمر.

موسكو: تصريحات كيري قد تسفر عن «عواقب قانونية خطرة جداً»

وكالات

أعلنت الناطقة باسم الخارجية الروسية، ماريا زاخاروفا، أن تصريحات وزير الخارجية الأميركي جون كيري، الذي اتهم روسيا بارتكاب «جرائم حرب» في سورية، قد تسفر عن «عواقب قانونية خطرة جداً».

وقالت زاخاروفا، في مقابلة مع قناة «دوجد» الروسية، وفق ما نقلت وكالة «سبوتنيك» الروسية للأنباء: إن «تصريحات كيري ليست سوى دعاية»، معتبرة أن الوزير الأميركي «يستخدم كل هذه المصطلحات من أجل تصعيد الوضع».

وأشارت المسؤولة الروسية إلى أن كيري يسعى، من خلال تصريحاته المذكورة، إلى صرف انتباه المجتمع الدولي عن «إخفاق واشنطن في تطبيق الالتزامات التي تحملتها بموجب للاتفاق الروسي الأميركي حول وقف الأعمال القتالية في سورية، مشددة على أن «الجانب الأميركي لم يتمكن من تنفيذ الاتفاق... واعترف بأنهم لا يمتلكون آليات الضغط على المعارضة».

وأضافت زاخاروفا: «في حال دار الحديث عن جرائم حرب يجب على المسؤولين الأميركيين أن يبدؤوا من العراق، ثم ينتقلوا إلى ليبيا، وبعدها، بالتأكيد، اليمن، لمعرفة ما يحدث هناك، وأود أن أقول إن التلاعب بمثل هذه الألفاظ في غاية الخطورة، لأن المسؤولين الأميركيين يقفون وراء جرائم حرب حقيقية».

وقال كيري، الجمعة، وفق ما نقلت مواقع إلكترونية: إن «الأعمال الروسية والسورية مثل قصف مستشفيات في سورية تستدعي تحقيقاً في جرائم حرب».

وأضاف كيري للصحفيين قبل لقاء مع نظيره الفرنسي جان مارك إرو: «الليلة الماضية هاجم النظام (السوري) مستشفى آخر وقتل ٢٠ شخصاً وأصيب ١٠٠.. روسيا والنظام مدينان للعالم بأكثر من تفسير بشأن ضرب المستشفيات والمنشآت الطبية والأطفال والنساء.. تلك أعمال تستدعي تحقيقاً مناسباً بشأن جرائم حرب ويجب محاسبة مرتكبي هذه الأعمال».

العويجة والجندول في قبضة الجيش

العملية البرية الحاسمة في حلب قاب قوسين أو أدنى

حلب- الوطن

قضم الجيش العربي السوري أمس مزيداً من مناطق سيطرة المسلحين المهمة شرقي حلب وبسط نفوذه على العويجة عند مدخل المدينة الشمالي الشرقي وصولاً إلى مستديرة الجندول التي وضعته على مرمى حجر من أحياء عديدة بات يشرف عليها نارياً في انتظار البدء بعملية عسكرية برية واسعة وحاسمة وشيكة.

وقال مصدر ميداني لـ«الوطن»: إن الجيش وبمؤازرة لواء القدس الفلسطيني شن عملية متوقعة من مشفى الكندي ومخيم حندرات ومنطقة الشقيف الصناعية التي سيطر عليها الأسبوع الماضي وسد الجيب الوحيد المتبقي عند مدخل حلب الشمالي الشرقي بمد نفوذه إلى منطقة عويجة بشكل كامل ومعملي كراش والمطاط منهياً الوجود المسلح والذي استمر ثلاث سنوات فيها وكبد المسلحين خسائر بشرية فادحة دفعتهم للجوء إلى عمق الأحياء الشرقية.

وتبلغ مساحة عويجة، التي استولى الجيش الأربعاء الفائت على العديد من معاملها، خمسة كيلو مترات مربعة وتشكل ممراً للعديد من الأحياء التي ستتساقط كأحجار الدومينو الواحدة تلو الأخرى بعد انهيار الخطوط الدفاعية للميليشيات المسلحة مع روحهم المعنوية التي لم تعد تعينهم على الصمود في أي من الأحياء أمام انتصارات الجيش وهزائمهم المتتالية.

وأضاف المصدر: إن الجيش سيطر تماماً على مستديرة الجندول الحيوية التي رفع العلم السوري عليها وتطل على أحياء عدة وأصبح يشرف نارياً على أحياء الإنذارات وعين التل والهلك في الوقت الذي هيمن الجيش فيه على مناشر الحجر شمال مساكن هنانو التي أصبحت هي الأخرى ساقطة إثر ورود معلومات أهلية مساء أمس لـ«الوطن» عن انسحاب بعض الميليشيات منها وخصوصاً «حركة نور الدين الزنكي» و«تجمع فاستقم كما أمرت».

في جنوب حلب وبعد سيطرة الجيش يوم الجمعة على تلة الشيخ سعيد الإستراتيجية التي تشرف على حيي الشيخ سعيد والعامرية، غدا بمقدور الجيش مواصلة التقدم نحو عمق الشيخ سعيد وتقسيم المنطقة إلى مربعات أمنية إضافة إلى تأمين أوتوستراد الراموسة – مطار حلب الدولي خصوصاً بعد السيطرة على أكثر من ٣٠ كتلة بناء في العامرية المشرفة على مدخل الطريق من جهة حلب خلال الشهر الأخير.

وتمكنت وحدات الجيش من السيطرة على نصف مساحة حي بستان الباشا المتاخم لحي الميدان وبستان الحلبي وثبتت أقدامها على مقربة من حي الهلك الفوقاني في حين تقدمت في حي سليمان الحلبي وفرضت هيمنتها على الأقسام المتبقية منه التي كانت تحت سيطرة المسلحين واقتربت إلى حدود مستديرة حي الصاخور الإستراتيجية الذي يعتبر مركز الثقل الأساسي لمقاتلي «جبهة فتح الشام» (النصرة سابقا).

وبين خبراء عسكريون لـ«الوطن»، أن سيطرة الجيش المتوقعة قريباً على حيي الصاخور ومساكن هنانو ستؤمن له فتح طريق مطار حلب الدولي في قلب مناطق سيطرة المسلحين وتقسيم الأحياء الشرقية من المدينة إلى شطرين.

وأشار الخبراء إلى أن إطلاق العملية العسكرية البرية الكبرى رهن إشارة القيادة العسكرية والسياسية في انتظار ما ستؤول إليه مبادرتا المبعوث الأممي إلى سورية ستيفان دي ميستورا في مجلس الأمن بإخراج مسلحي «فتح الشام» من الأحياء الشرقية ونتائج المبادرة الروسية في المجلس واللتين يتوقع أن يمنيا بالفشل الذريع، ما يعني إطلاق يد الجيش بشكل نهائي لحسم معركة الأحياء الشرقية لمصلحته.

وكالعادة رد المسلحون على هزائمهم بإطلاق القذائف الصاروخية على أحياء المدينة الآمنة حيث استشهد ٣ مدنيين وجرح ٤ آخرون في حي الشيخ مقصود، الذي تسيطر عليه «وحدات حماية الشعب»، الكردية، بقذائف أطلقها مسلحو بستان الباشا في حين لم تتوفر إحصائية حتى مساء أمس عن القذائف التي طالت حي الزهراء وأوتوستراد قرطبة شمال غرب المدينة.

حشرهم في مساحة ضيقة ورفع العلم السوري وسط البلدة

الجيش يمنح مسلحي الهامة مهلة أخيرة

الوطن

منح الجيش العربي السوري أمس مسلحي بلدة الهامة بريف دمشق الشمالي الغربي فرصة أخيرة لتسليم أسلحتهم، بعد أن حشرهم في مساحة ضيقة في البلدة التي سيطر على معظمها في اليومين الماضيين ورفع العلم الوطني في وسطها.

وقالت صفحات على مواقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»: «وقف إطلاق نار كامل في الجزء المتبقي من بلدة الهامة تحت سيطرة المسلحين كفرصة أخيرة من الجيش للمسلحين لتسليم أسلحتهم».

وأوضحت المصادر، أن ذلك «يأتي بطلب من لجان المصالحة».

ووفق المصادر السابقة فقد سيطر الجيش بالتعاون مع الدفاع الوطني على منطقة العيون وصولاً إلى جامع عمار بن ياسر، مسيطراً بذلك على ٧٠ كتلة من الأبنية الضخمة ومن بينها بناء الباخرة. ورفع الجيش العلم الوطني السوري في البلدة، بحسب المصادر.

وتعتبر منطقة العيون هي أهم المواقع للمسلحين في الهامة وتعتبر مشرفة وملاصقة على الهامة البلد التي انسحب المسلحون إلى داخلها تاركين خلفهم أسلحة وقتلى في أرض المعركة. أما بناء الباخرة فيعد من أهم وأكبر الأبنية المشرفة على كامل بلدة الهامة وبسيطرة الجيش عليه تكون المعركة على أبواب الحسم العسكري إن استمرت.

وما زالت لجان المصالحة تعمل من أجل التوصل إلى اتفاق هدفه إخراج المسلحين من الهامة بالكامل، بالتزامن مع فرار عدد من قيادتهم التابعة لجبهة فتح الشام (النصرة سابقاً المدرجة على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية) إلى وادي بردى.

قولاً واحداً

واشنطن والخطة «باء»!!

مازن بلال

يبدو أن تلويح الخارجية الأميركية طوال الأشهر الماضية بالخطة «ب» كان إثارة لاحتمال سيناريوهات تعاكس التوافقات، أو تقف حداً فاصلاً ما بين سورية ككيان سياسي والواقع الذي تفرضه الحرب على الإرهاب، فالولايات المتحدة تحركت عسكريا منذ الخلاف حول تفاهمات جنيف نحو التعامل مع الشرق السوري بشكل مختلف، فهي تستثمر الواقع وتسعى لخلق مسارين داخل سورية؛ الأول مرتبط بكل ما يتعلق بالمنظمات الإرهابية ومعارك حلب، والثاني يتخذ من الشرق السوري مسرحاً لإحداث تحولات على صعيد «البنية السورية»، فضرب الجسور على نهر الفرات ليس فقط تدميراً للبنى التحتية، بل تلويح بسيناريو يغير الخريطة الخاصة بالمنطقة عموما.

تسعى الولايات المتحدة وفق السيناريوهات المفترضة لجعل الحدود العراقية السورية مساحة مفتوحة، في وقت يمكن لتركيا أيضاً التعامل مع الحدود الشمالية لسورية بطريقة تنقل الأزمة إلى مسار جديد، فالمسألة لا ترتبط فقط بـ«شطر سورية» جغرافيا بل أيضاً تحويلها إلى مشكلة إقليمية ترتكز إلى قضايا ترسيم الحدود، فنحن اليوم أمام حالتين أساسيتين:

– الأولى تدعي فيها واشنطن دحر داعش باتجاه سورية، وهي تترك نتيجة هذه العملية فراغا سياسيا يمتد من الأنبار إلى الحدود الإدارية لمحافظة الرقة، وفي هذه «الجغرافية» هناك ترتيبات على المستوى السكاني تظهر على هامش هذه العملية، وتجعل الحدود السياسية مشكلة تتطلب البحث من جديد، وواشنطن تمسك بهذه الورقة جيداً لأنها تشكل حدود الفصل بين إيران والبحر المتوسط، فهي تقطع بذلك خطوط الطموح الإيراني بدور يتجاوز منافذها البحرية في الخليج أو على شواطئ المحيط الهندي.

– الثانية احتكار تحرير الموصل والرقة، وهذا التحرك عملياً باستثمار الواقع الموجود في الشمال السوري، وبالتأكيد فإن صعوبة إشراك تركيا والأكراد في هذه العملية يفرض حسابات جديدة ومختلفة، فالبنتاغون يرى الموضوع الكردي من زاوية الحد من الدور الروسي والتركي في هذا الموضوع، فتحرير الرقة وفق سيناريوهات واشنطن سيكون نتيجة توافق على الأدوار الإقليمية والنفوذ الدولي في الشمال السوري، ووفق هذا التصور فإن الانسياب من الشرق نحو الغرب، أي من الصين وإيران وغيرهما سيكون محكوما بهذه الترتيبات.

الخطة «ب» للولايات المتحدة لا تبدو شأناً سورية بل هي ترتيبات في الحركة الدولية اقتصادياً وحضارياً، فالبنتاغون يحتاج إلى ضبط العلاقات على تخوم روسيا ومشروعها الأوراسي، وإلى منع ما يمكن أن نطلق عليه «فيض الشرق» الصيني تحديداً والذي سيرجح الترابط البري لمنطقة كانت دائماً محوراً للصراعات، الأمر الذي سيؤدي لإحداث تحولات عميقة داخل النظام الدولي، والجغرافية السورية والعراقية هي المنطقة الوحيدة التي يمكن التأثير فيها لكسر هذا الأمر؛ فهي منطقة الفوضى والحرب على الإرهاب، وهي أيضاً نقطة التماس المتاحة للاشتباك دون كسر معادلة التوازن القائمة بين الدول الكبرى.

عملياً فإن مدينة حلب هي الممر التاريخي لعملية الانسياب من الشرق والغرب، ولكن التطورات الحضارية تفترض التحكم بأكبر جغرافية ممكنة، والصراع الذي انتقل سريعا باتجاه الشرق والشمال الشرقي لسورية سيكون نقطة فاصلة في بلورة المشاريع الدولية، فهو المساحة الوحيدة التي يمكن عبرها خوض الصراع من دون خطر امتداده نحو أوروبا... إنها سيناريوهات الخطة «ب» على ما يبدو.

«النصرة» وميليشيات مسلحة ترفض مبادرة دي ميستورا.. و«الائتلاف» يدعو لإقالته

وكالات

رفضت تيارات معارضة وتنظيمات إرهابية وميليشيات مسلحة مبادرة المبعوث الأممي الخاص إلى سورية ستيفان دي ميستورا حول إخراج مقاتلي جبهة فتح الشام (النصرة سابقاً المدرجة على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية) من أحياء حلب الشرقية، ووصل الأمر بما يسمى «الحكومة المؤقتة» التابعة للائتلاف المعارض بالدعوة إلى إقالته.

وقدم الخميس الماضي دي ميستورا مبادرة لإخراج مقاتلي «فتح الشام» من أحياء حلب الشرقية، معلناً استعداده للتوجه إلى جبهات القتال شخصياً لمرافقة خروج المقاتلين.

وشدد دي ميستورا على أن العمليات القتالية في حلب قد تؤدي إلى قتل الآلاف من المدنيين وتشريد مئات الآلاف، وذكر بأن عدد المسلحين في حلب يبلغ قرابة ٨ آلاف، بينما يبلغ عدد مسلحي «النصرة قرابة ٩٠٠ شخص»، رغم أن دي ميستورا نفسه قد ذكر في جلسة مجلس الأمن الدولي في ٢١ الشهر الماضي حول حلب أن عدد مقاتلي «النصرة» في أحياء حلب الشرقية يبلغ نصف عدد مسلحي المدينة.

وعلى حين طرح دي ميستورا على دمشق وموسكو السؤال عن إذا ما كانتا مستعدتين لوقف الضربات الجوية بشكل كامل في حال إلقاء مسلحي «النصرة » لأسلحتهم، ودعاهما إلى تقديم الجواب على هذا السؤال في أقرب وقت ممكن، سارع المبعوث الروسي الخاص إلى سورية نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف إلى إعلان تأييد بلاده للمبادرة، معتبراً خلال لقاء مع القيادي في الجبهة الشعبية من أجل التغيير والتحرير قدري جميل أن «الوقت قد حان منذ زمن للإقدام على هذه الخطوة».

أما مندوب روسيا الدائم لدى الأمم المتحدة، فيتالي تشوركين، فأكد وجود إمكانية لتنفيذ مبادرة المبعوث الأممي ووصف اقتراح الأخير بـ«الشجاع جداً».

لكن اللافت في طرح دي ميستورا اعتباره أن مقاتلي «النصرة»، وهم إرهابيون وفق التصنيف الدولي، «يريدون ضمانات، ولا تقدر الأمم المتحدة على تقديمها لهم». وأصر على أن أحياء حلب الشرقية بعد انسحاب مسلحي «النصرة» يجب أن تبقى خاضعة للإدارة المحلية الحالية مع ضمان وجود دولي في هذه المنطقة.

ورغم أن المبادرة بدت موجهة من المبعوث الأممي إلى موسكو ودمشق إلا أن معارضة الرياض سارعت إلى رفضها، على حين طالبت ما تسمى «الحكومة المؤقتة» بإقالة دي ميستورا من منصبه.

وفي وقت سابق رفضت «فتح الشام» المبادرة، واعتبرتها «مباركة دولية للتقسيم والتهجير».

واتهم المتحدث باسم «فتح الشام» حسام الشافعي المبعوث الأممي بأنه «ساهم ونجح بتفريغ مناطق أهل السنّة» في حلب، و«لعب دوراً بارزاً في التغيير الديمغرافي»، حسب زعمه.

من جانبه ذكر الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم» أن ممثلين عن عدة مجموعات مسلحة أكدوا أن المبعوث الدولي «لا يستطيع تأمين أي ضمانة من أي نوع»، مشددين في مقابلات على وسائل الإعلام على رفضهم «مبدأ المقايضة» من هذا النوع.

شبان متطرفون اعتدوا بالضرب على أطفال منهم وهتفوا بشعارات يمينية

لاجئون سوريون يفكرون بمغادرة ألمانيا بسبب السلوك العنصري

وكالات

في الوقت الذي اعتدت فيه مجموعة من المتطرفين الألمان على ثلاثة أطفال سوريين لاجئين، بالضرب وهتفوا بشعارات يمينية، أصبح يفكر هؤلاء اللاجئون في مغادرة ألمانيا بسبب الخوف وتعرضهم للإساءة.

وذكرت وكالة «أ ف ب» للأنباء، أن بعض اللاجئين يفكرون بمغادرة ألمانيا بسبب مشاعر العداء والكراهية التي تواجههم، حيث قال فارس قصاص الذي حصل على اللجوء في ألمانيا: «الوضع مخيف هنا، رشقني الرجل بعبوة بيرة على حين كان باب القطار يغلق، لم أستطع فعل شيء»، مشيراً إلى أنه يفكر الآن بالانضمام إلى أهله في تركيا.

ويقول محمد الخضري الذي يعمل مساعد طبيب أسنان: «أتعرض للكثير من الضغوط، ما سبب لي مشكلة في المعدة»، فمنذ أن رأى سيارة تتوقف بالقرب منه ونزل منها رجال مستعدون للعراك، لم يعد محمد يجرؤ على الخروج بعد السادسة مساء، وفقاً لـ«أ ف ب».

ويعيش فارس ومحمد في مقاطعة ساكس في شرق ألمانيا، حيث تصاعدت نسبة أعمال العنف العدائية التي يرتكبها اليمين المتطرف ثلاث مرات السنة الماضية، لترتفع إلى ٧٨٤ حادثاً مقابل ٢٣٥ في ٢٠١٤.

واستقبلت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل بالتنديد والسباب في المنطقة بسبب سياسة الانفتاح التي انتهجتها إزاء المهاجرين، لدى زيارتها خلال العيد الوطني في الثالث من تشرين الأول وباتت حكومتها قلقة من تنامي العنصرية التي باتت تستحوذ على المجتمع وتهدد السلم الاجتماعي في شرقي ألمانيا.

ونقلت الوكالة عن الخضري الذي يسعى جاهداً إلى الانتقال إلى غرب ألمانيا قوله: «لا تصلح مناطق الشرق للعيش للاجئين، يصعب هنا العثور على مسكن ولا عمل ولا تواصل مع السكان».

فيما يقول رجل في الخمسين من عمره لدى سؤاله عن موقفه من اللاجئين في ساكس: «عليهم أن يرحلوا».

ويقول مدير إحدى الجمعيات لمساعدة اللاجئين ويدعى انريكو شفارتز: «لطالما عانينا من العنصرية والتطرف اليميني الكامنين في المجتمع الألماني، ولكنهما باتا ظاهرين اليوم».

ووفقاً لـ«أ ف ب» انقسم المجتمع الألماني بعد وصول نحو ٨٩٠ ألف لاجئ ومهاجر إلى البلاد السنة الماضية، وازدادت المخاوف إزاء هؤلاء القادمين الجدد في مقاطعات الشرق التي تعاني البطالة ويغادرها شبابها.

واعتبرت الكاهنة إردموت غوستكي من قرية هيدينو في ساكس التي شهدت تظاهرات عنيفة على الهجرة في ٢٠١٥، أن وصول اللاجئين أحدث تغييراً في حياة السكان.

وقالت: «ما يريدون قوله هو دعونا وشأننا، نحن بالكاد قادرون على تدبر أمرنا منذ توحيد ألمانيا، وها نحن نواجه الآن تحديات جديدة»، مشيرة إلى ضرورة الأخذ بالحسبان أن البعض لم يتعلموا بعد كيف تعمل الديمقراطية حقاً في مناطق الشرق التي كانت تشكل ألمانيا الشرقية سابقاً وكانت تدور في فلك الاتحاد السوفييتي.

ويلقي الناشط في مساعدة اللاجئين مارك لالوند اللوم كذلك على الإنترنت بقوله: «قبل انتشار مواقع التواصل الاجتماعي، ربما كان الناس عنصريين لكنهم كانوا يحتفظون بذلك لأنفسهم، اليوم يكفي أن يكون لديهم جهاز كمبيوتر وأن يذهبوا إلى فيسبوك ليعرفوا أنهم ليسوا وحدهم».

ويتوجه لالوند كل أسبوع إلى قرية كلوسنيتز الصغيرة التي لم يكن أحد ليسمع بها لولا مهاجمة حشد غاضب فيها في شباط حافلة تقل لاجئين، معرباً عن أسفه لأن تطغى أعمال العنف على الجهود المبذولة لمساعدة اللاجئين على الاندماج، ويقول: «عندما أسمع عن هجوم جديد، يشكل ذلك حافزاً لي لأنه يعني أن أمامنا المزيد من العمل، لا يمكن أن نستكين».

بموازاة ذلك، نقلت إذاعة «صوت ألمانيا» عن الشرطة حسب موقع «الحل السوري» الإلكتروني المعارض، قولهم: إن «مجموعة من الشبان المتطرفين هاجموا ثلاثة أطفال سوريين لاجئين، وهددوهم بسكين، واعتدوا عليهم بالضرب، ثم هتفوا بشعارات يمينية».

وذكرت الشرطة أن أعمار الأطفال هي خمسة وثمانية و١١ عاماً فقط، وبيّنت أنهم تعرضوا للهجوم عند خروجهم من حافلة في مدينة زبنتس شرق دريسدن.

وأفادت متحدثة باسم الشرطة بأنه لم يتم التأكد من هوية المهاجمين بعد، لكن الشرطة وجدت مجموعة من الشبان قرب موقع الهجوم.

وتحتضن ألمانيا أكبر عدد من اللاجئين السوريين في الاتحاد الأوروبي، وكانت قد استقبلت وحدها العام الماضي نحو مليون لاجئ، تقدر السلطات أن ثلثهم سوريون.